المحور الثالث: مدخل مفاهيمي حول (الحكامة الراشدة، الحكم الراشد، الحكم الرشيد)

عنوان المداخلة: المرجعيات الاصطلاحية والفكرية للحكم الراشد

د. بكاري مختار

جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر (الجزائر)

Mokhtar.bekkari@univ-mascara.dz

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على المرجعيات الاصطلاحية والفكرية للحكم الراشد، حيث يعد مفهوم الحكم الراشد من بين المفاهيم الحديثة نسبيا التي برزت بصورة واضحة على الساحة السياسية مع بداية عقد الثمانينات من القرن المنصرم، وقد توصلت هذه الورقة البحثة على عدة نتائج نذكر منها، أن عملية إصلاح الحكم وتحقيق الحكامة الراشدة هي عملية ذاتية النشأة وتنبع من المجتمع الوطني للدولة ذاتها. إن بناء وتنمية القدرة المؤسسية لمختلف أطراف التنمية يستلزم إصلاح دور الدولة، يقترن بذلك جهود مكثفة للمجتمع المدني حتى يلعب دورا فاعلا والقيام ببناء وتنمية نظم الحكم الجيد، وقدرات مؤسسية خاصة بها ومستمدة من واقعها بمختلف مكوناته تلعب فيه شبكة العلاقات الاجتماعية والسلطة السياسية دورا محددا في تكوين المؤسسات وفي عمل وسير الاقتصاد.

الكلمات المفتاحية: الحكم الراشد، القيادة الجيدة، التدبير الجيد، الحكم السليم، الحكامة الراشدة.

Absctract :

This research paper aims to shed light on the terminological and intellectual references to good governance, where the concept of good governance is among the relatively recent concepts that emerged clearly on the political scene with the beginning of the eighties of the last century,

This research paper reached several results, among which we mention that the process of reforming governance and achieving good governance is a self-generating process that stems from the national community of the state itself. Building and developing the institutional capacity of the various parties to development requires reforming the role of the state, coupled with extensive efforts by civil society to play an effective role and to build and develop systems of good governance, and institutional capabilities of their own and derived from their reality with its various components, in which the network of social relations and political power play a specific role in the formation of Institutions and the functioning and functioning of the economy.

Keywords: Good Governance, Good Leadership, Good Management, Sound Governance, Rational Governance.

1.المقدمة:

شهد مفهوم الحكم الراشد على مر الزمن تحولا كبيرا من أولويات الحكم التي تهدف الى زيادة الكفاءة والنمو الاقتصاديين الى سياسات الحكم ومؤسساته التي تضمن توفير أكبر قدر من الحرية والمشاركة الحقيقية والتنمية البشرية المستدامة وحقوق الانسان ومنها الحق في التنمية.

كما شغل مفهوم الحكم الراشد ومبادئه حيزا كبيرا في الاهتمامات الدولية سواء على صعيد الدول كأنظمة سياسية وعلى صعيد المنظمات الدولية لاسيما تلك المعنية بالموضوع. ولهذا حرصت البلدان النامية الى اعتماده وتضمين مبادئه في أنظمتها الدستورية بشكل مباشر أو غير مباشر. كذلك ظهر اعلان الحق في التنمية عام 1986 وهو حق مركب من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية وجرى التأكيد عليه في المواثيق والعهود الدولية وأشارت له بعض الدساتير الحديثة، الأمر الذي يضفي مسؤولية على الدول في ضمن إعماله.

نتيجة لحداثة مفهوم الحكم الراشد، فإن تحديد مضمونه وتحليل مفرداته لا يزالان محلا لخلاف بين المؤسسات المعنية بتعريفه كالبنك الدولي ومؤسسات الأمم المتحدة، والمؤسسات الأكاديمية كالجامعات والمراكز البحثية، والدوريات العلمية والموسوعات العامة.

1.1 الإشكالية:

إن مفهوم الحكم الراشد، والحكم الصالح، والحكم الجيد هو مفهوم حديث ابتدعته المؤسسات الدولية أواخر القرن الماضي لتسيير أمور البشر بشكل يؤمن لهم حياة كريمة من النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية؛

من هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية الرئيسسة التالية:

ما هي المرجعيات الاصطلاحية والفكرية للحكم الراشد ؟

يتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي فلسفة وأصل مصطلح الحكم الراشد؟
- ما هي الإشكاليات الفكرية التي تواجه مصطلح الحكم الراشد؟

2.1 فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية لها، ارتأينا الانطلاق من الفرضيتين التاليتين:

- يعد مفهوم الحكم الراشد من بين المفاهيم الحديثة نسبيا التي برزت بصورة واضحة على الساحة السياسية مع بداية عقد الثمانينات من القرن المنصرم، مع أن جذوره الفلسفية تعود إلى أبعد من ذلك بكثير.

– أثار تحديد المصطلح العربي الأدق للفظ governance جدلا ساخنا ولا يزال نظرا لاعتبارات سياسية ودينية ولغوية وإقليمية مختلفة.

3.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الورقة البحثية في تسليط الضوء على مصطلح الحكم الراشد نظرا للصعوبات المتعلقة بجذور هذا المصطلح وإشكالية الترجمة والاختلاف التعاريف للحكم الراشد، كما يعتبر الحكم الراشد من أكثر المواضيع إثارة للنقاش في الوقت الراهن سواء على المستويات المحلية أو الإقليمية أو الدولية.

4.1 أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية :

1- تقديم الإطار المفاهيمي للمصطلحات المتمثلة في الحكم الراشد.

2- التعرف على الاختلافات المرجعية للحكم الراشد.

3- محاولة تقديم مقترحات وتوصيات من أجل تعزيز الحكم الراشد.

5.1 تقسيمات الدراسة:

من أجل معالجة هذه الورقة البحثية حاولنا تسليط الضوء على المحاور التالية:

– السياق التاريخي للحكم الرشيد؛

– أسباب ظهور الحكم الرشيد؛

– الأسس النظرية للحكم الراشد؛

– أهمية الحكم الرشيد.

2. السياق التاريخي للحكم الرشيد:

1.2 النشأة والظهور للحكم الراشد

دون الإغراق في الحفريات اللغوية فإن مصطلح الحكم الراشد أو الحكمانية الجيدة قديم قدم الإنسانية واللغات التي استعملتها، فالأبحاث الكلاسيكية المعروفة تؤكد أن كلمة Gouvernance لها أصول في اللغة اليونانية kubernan واللغة اللاتينية Gubernance، ثم انتقلت في القرون الوسطى إلى عدد من اللغات والحضارات وبخاصة اللغات الفرنسية والانجليزية.

كما تم استخدام مصطلح الحكم الراشد في القرن الخامس عشر، حيث كان يستخدم في اللغة الفرنسية للاستدلال على فعل الإدارة أو الحكم. وفي اللغة الفرنسية جاء مصطلح (Gulvernare) ويقصد به قيادة السفينة، ويشتق منه كلمة (Gouvernail)، وتعني الإدارة العامة لشؤون الدولة، وقد استخدم الفرنسيون كلمة (Gouvernance)، ليعبروا عن الحكومة الفرنسية آنذاك (بن عبد العزيز، 2012).

ثم جاء استخدام كلمة (Good Governance) في اللغة الإنجليزية ليستدل بها عن الأداة المستخدمة في التسيير السياسي والاجتماعي (كريم.، 2013). وقد شاع استخدام هذا المصطلح في أكثر من مكان للتعبير عن معاني الإدارة، والحكم، وتنظيم المنشآت، وإدارة المؤسسات المالية، وغيرها. وفي عام 1992 تم إدراج هذا المفهوم، وبصورة رسمية وواضحة، في تقرير البنك العالمي السنوي تحت عنوان "Development and Good Governance" حيث أكد البنك العالمي على أهمية هذا المصطلح، وأهمية توظيفه في توجيه إدارات المجتمع المختلفة نحو التقدم والتنمية والتطوير (كالام، 2004).

2.2 إشكالية الترجمة: (شارل، 2007، صفحة 9)

أما في اللغة العربية فقد تم الاستدلال على معنى المصطلح من مجموعة الأفعال التي تنطوي تحت كلمة "Governance"، دون الاتفاق على مسمى ثابت لها، فلفظ الحكم الصالح، والحكم الراشد، والحكم الراشد، وأسلوب الحكم، والحاكمية جميعها مسميات لهذه الكلمة، لكن يراد بها فلسفة الحكم الوظيفي. وقد تم التشديد على ضرورة التمييز بين المسميات الثلاث: الحُكومة، والحُكْم، والحُكْم الصالح أو الراشد، فالحكومة هي الإطار العام أو الحقل لتطبيق ما يسمى بالحكم أو السلطة (بن عبد العزيز، مرجع سابق)، وهذا المصطلح يفتقر إلى الترجمة الدقيقة إلى اللغات الأخرى، فعلى سبيل المثال تم ترجمة هذا المصطلح في اللغة العربية إلى العديد من الكلمات مثل: "إدارة الحكم"، "الحكمانية"، "الإدارة المجتمعية"، "الحكم الراشد أو الرشيد"، "الحكم الجيد"،

"الحكم الصالح"، "الحكم السليم"، "الحكامة" "الحكمانية الجيدة"، "التدبير الجيد"، "القيادة الجيدة"،"أسلوب الحكم الجديد"،"الحكم الشامل"،"الحكم الموسع"، "إدارة شؤون الدولة والمجتمع".

لقد أثار تحديد المصطلح العربي الأدق للفظ governance جدلا ساخنا ولا يزال نظرا لاعتبارات سياسية ودينية ولغوية وإقليمية مختلفة، ومع أن المفهوم الذي يدل عليه هذا اللفظ كان معروفا منذ وقت ليس بقصير في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لم تبرز الحاجة إلى التعبير عنه بصورة أكثر دقة إلا في بداية التسعينات حين اتخذت هذه المسائل أهمية أكبر في مناقشة موضوع التنمية في العالم.

فقد تبنى تقرير الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (2003) الذي وضعه قسم البنك الدولي، مصطلحان هما إدارة الحكم والحكم الجيد للإشارة إلى مفهومي"governance" و"good governance" على التوالي. ففي حين بدا من المستعصي التوافق على مصطلح يحظى بقبول كافة أقطار المنطقة، فقد اختار البنك الدولي أحد المصطلحات قيد التداول والأقل تحميلا للمعاني السياسية فإذا ما أردنا ترجمة مصطلح إدارة الحكم الذي اعتمده البنك الدولي إلى الإنجليزية ترجمة حرفية، توصلنا إلى عبارة "management of governing". أما بالنسبة إلى تعريب"good governance" فقد أبقي على مفهوم الحكم وأضيف إليه صفة "جيد" وهي أبسط الترجمات اللفظ "good" وأقل تحميلا للمعاني الضمنية.

من أول المصطلحات التي تم استخدامها للدلالة على مفهوم "governance" مصطلح الحاكمية المشتق من الجذر اللغوي حكم وأقرب التعابير إلى هذا المفهوم، لكن هذا المصطلح تعرض لبعض الانتقادات من قبل مراقبين اعترضوا عليه لأن العلماء المسلمين يستخدمونه أيضا للإشارة إلى حاكمية الله. كما لاقى اعتراضا من علماء المغرب الذين اعتبروا أن المصطلح نشأ في المشرق وبالتالي لا يراعي الفروقات الإقليمية الدقيقة القائمة على صعيد اللغة العربية، واقترحوا مصطلح بديلا هو "الحوكمة" الذي لقي استحسانا في شمال إفريقيا. وجاءت انتقادات أخرى من قبل دول الخليج ليس حيال صحة المصطلحات الجديدة اللغوية فحسب ولكن أيضا حيال الطرق المستخدمة لوضعها، فتم اقتراح مصطلحات إضافية منها "الحكم الصالح" الذي ترجم حرفيا إلى "virtuous governing"، وقد تعرض هذا التعريب لانتقادات فريقين منفصلين، أولهما يتألف من عدد من الإصلاحيين والناشطين الذين رأوا أن لفظ صالح محملة بمعاني الحكمة والعصمة من الخطأ والنقاوة وكلها صفات قد يستحيل إيجادها في واقع عالم السياسة، مما يجعل استخدام هذا اللفظ للإشارة إلى أي نظام حالي في غير مكانه.

أما ثانيهما فيشمل على الكثير من المحافظين والموالين لأنظمة سياسية حالية، وقد اعتبر هؤلاء أن لفظ حكم وبخاصة حين ترفق بصفة صالح محملة بمعان سياسية كثير، ويشجع مؤيدو هذا الموقف على استخدام مصطلحات بديلة لها طابع إداري أو تقني تفاديا لأي تلميح إلى الحكم أو ممارسة السلطة. تم أيضا تداول مصطلح آخر بشكل واسع هو الحكم الرشيد الذي تم ترجمته بعبارة "governing wise" ومع أن هذا المصطلح يتضمن أيضا لفظ حكم التي تشير إلى ممارسة السلطة فقد انصبت الانتقادات على الجزء الثاني منه الذي رأى الكثيرون صبغة دينية كبيرة، ويعارض الكثير من العلماء في كل أرجاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المصطلح الجديد نظرا لارتباطه بالخلفاء الراشدين أي الخلفاء المهديين الأربعة الذين حكموا بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم مباشرة، فضلا عن لفظ رشيد من الجذر رشد الذي يعني الإدراك والحكمة ويستخدم في عدد من التعابير العربية للإشارة إلى "البلوغ" مما يؤدي إلى التحفظات ذاتها التي أثارها لفظ صالح المشابهة. (شارل، مرجع سابق)

وقد استمر ابتكار مصطلحات أخرى ناشئة من التيارات المختلفة، "الحكامة" مثلا مصطلح حديث النشأة مشتق من الجذر نفسه (حكم) وقد تم استخدامه أحيانا في دول شمال إفريقيا مع أنه تعرض لانتقادات مماثلة تؤكد عدم صحته اللغوية. أما مصطلح الحوكمة وبعد المعارضة التي لقيها فقد تم إنعاشه مؤخرا، وهي مرجع معروف في اللغة العربية وقد أعطي المصطلح زخما جديدا بعد إضافة لفظ الشركات إليه مما ولد عبارة حوكمة الشركات أي "corporate governance" أو"the governance of companies". ولعل العديد من المنظمات الدولية بادرت إلى استخدام مضامين الحكم الراشد بشكل واسع كآلية لإدامة التنمية من خلال الاهتمام بتحقيق الموارد البشرية والعناية بالتنمية الاجتماعية بشكل عام إضافة إلى التنمية الاقتصادية والسياسة والإدارية في القطاعات الحكومية والمجتمعية. وقد تكون الترجمة الحرفية للكلمة سببا للإشكالات المنهجية؛ حيث لا يوجد في اللغة العربية كلمة صريحة تعكس مصطلح"Governance"، لكن المتفق عليه أن مصطلح الحكم الراشد مصطلح واسع ومتعدد الأبعاد، وأن جذوره تمتد عبر التاريخ القديم (حجاج، 2002)، وله الأثر في تحقيق التنمية السياسية الإدارية والاقتصادية، والعلمية، والتكنولوجية في الدولة (البابلي، 2018).

3.2 التعاريف المختلفة للحكم الراشد:

أولا: تعاريف المنظمات الدولية:

تناولت عدة جهات رسمية مصطلح الحكم الراشد من زوايا متعددة لم يجتمعوا فيه على تعريف موحد له، فقد اختلف التعريف بحسب اختلاف المؤسسة، والمفكر، والكاتب، أو حتى الدولة، فجاء التركيز في بعض التعريفات على دور الحكم الراشد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما ورد في تعريف البنك العالمي، وتعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للمصطلح، في حين ركز البعض على الآليات والوسائل القانونية اللازمة لضمان تحقيق الحكم الراشد. ومن ناحية أخرى تباين المفكرون بين من يرى بضرورة فرضه و تطبيقه على مختلف المجتمعات، ومن يؤكد على أنه ينبع من الضرورة والحاجة فقط.

- **تعريف البنك العالمي** (The World Bank):

هو من أوائل من عرف مصطلح الحكم الراشد ووصفه بأنه "الطريقة أو الحالة التي يمارس بها الحكم في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما بهدف التنمية" (الكايد، 2003). ومما يجب الإشارة إليه أن تعريف البنك العالمي قد عرض المصطلح في إطاره العام دون التطرق لماهية التنفيذ أو هيكليته، مما أثار كثيرا من التساؤلات، وفتح مساحة واسعة للاجتهادات، واقتصر على إبراز دور الحكم الراشد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون التطرق لدوره في التنمية السياسية والإدارية مما جعل من تعريف البنك لمصطلح الحكم الراشد تعريفا قاصرا بحاجة إلى التدقيق والإضافة.

- **تعريف صندوق النقد الدولي:**

عرف صندوق النقد الدولي الحكم الراشد "بأنه الطريقة التي بواسطتها تسير السلطة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لمنظمة ما لخدمة التنمية، وذلك باستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف وتحقيق أكبر المنافع" (fund monetary, 2000).

- **تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP):**

في عام 1994 تناول مصطلح الحكم الراشيد وعرفه على أنه "مجموعة الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يمكن إدارة شؤون المجتمع الاقتصادية والإدارية على كافة مستوياته". وكان التركيز في البرنامج على توظيف كافة الوسائل والطرق القانونية، ومشاركة المؤسسات الخاصة والعامة لتطبيق حقوق الإنسان والمحافظة عليها.

- **لجنة التنمية الإنسانية العربية في تقريرها السنوي 2002:**

تناولت تعريف الحكم الراشد على أنه "الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاهية الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا ويكون مسؤولا أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب" (أحمد رمضان، 2015)

- **تعريف الوكالة الكندية للتنمية الدولية:**

تعرف الوكالة الكندية للتنمية الدولية بأن الحكم الراشد "هو مجموعة المؤسسات والتقاليد التي تحدد ممارسة السلطة واتخاذ القرارات وكيفية تعبير المواطنين وكيفية سماع صوت المواطنين، في القضايا ذات الاهتمام العام" (Agence canadienne, 1997).

ثانيا: التعاريف الأكاديمية للحكم الراشد

- **تعريف دانيال كوفمان، آرت كرائي وبابلو زويدو–لوباتون:**

هم مجموعة خبراء وباحثين اقتصاديين في البنك العالمي فقد عرفوا الحكم الراشد بأنه " التقاليد والمؤسسات التي تحدد كيفية ممارسة السلطة في بلد معين وهذا يشمل:

– العملية التي تختار بواسطتها الحكومات وتساءل وتراقب وتستبدل.

– مدى قدرة الحكومات على إدارة الموارد بكفاءة وصيانة وتنفيذ وفرض سياسات وقواعد تنظيمية.

– احترام المعاملات الاقتصادية والاجتماعية المتبادلة بينهم" (Daniel Kaufmann, 1999).

- **تعريف الاقتصادي François Asher:**

أنه "اشتراك المؤسسات السياسية والفاعلين الاقتصاديين والقطاع الخاص مع بعضهم البعض، مما يجعل مواردها بصفة مشتركة وكل خبراتها وقدراتها وكذلك مشاريعها، لخلق مبدأ جديد قائم على تقاسم المسؤوليات في عملية إعداد وتنفيذ السياسة القادرة على الحفاظ على تماسك المجتمع".

- **تعريف François Xavier Marien:**

"الحكم الراشد هو ذلك النمط الذي يتعلق بشكل جديد من التسيير الفعال".

- **تعريف شارل فيليب دفيد:**

يشير إلى الحكم الراشد على أنه "المؤسسات والعمليات التي يحدد من خلالها المجتمع ممارسة السلطة وآليات اتخاذ القرار من أجل حل المشاكل المشتركة، فهو يستند عموما إلى المعايير والمبادئ الرسمية وغير الرسمية وكذلك على القوانين والقواعد القانونية" (DAVID, 2013, p. 377).

- **تعريف W .Brand**:

"الحكم الراشد هو مجموع مختلف الطرق والأساليب التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات العمومية بتسيير أعمالهم بطريقة مستمرة يطبعها التعاون والتوفيق بين المصالح المختلفة، كما يتدرج هذا الحكم في المؤسسات الرسمية والأنظمة المزودة بالصلاحيات التنفيذية والترتيبات والتعديلات الرسمية التي على أساسها يكون الشعب والمؤسسات قد وقعت بصفة وفاقية لخدمة مصالحها العامة خدمة للمجتمع".

- **تعريف Marcou Rangeon et Thibault**:

"الحكم الراشد هو تلك الأشكال الجديدة والفعالة بين القطاعات الحكومية والتي من خلالها يكون الأعوان الخواص وكذا المنظمات العمومية والجماعات أو التجمعات الخاصة بالمواطنين أو أشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل السياسة".

- **تعريف نادر فرجاني:**

الحكم الراشد هو "نسق من المؤسسات المجتمعية المعبرة عن الناس تعبيرا سليما، يرتبط بينهما شبكة متينة من علاقات الضبط والمساءلة، بواسطة الناس يستهدف تحقيق مصلحة عموم الناس في المجتمع".

- **تعريف زهير عبد الكريم الكايد:**

"مفهوم الحكم الراشد مفهوم مرن يتعلق بالأفكار والتوجهات ومجالات الاستخدام وعموما فهو يتعلق بآليات اتخاذ القرارات التي تقوم على المشاركة وتتسم بالشفافية وتنطوي على المساءلة، وتخضع لسيادة القانون والتي تهدف إلى تحقيق الصالح العام، ويعني بتفاعل المجتمعات والمؤسسات المدنية المحلية في تحمل المسؤولية والمشاركة في رسم السياسات العامة، بذلك فهي تعكس مناخا مجتمعيا ديمقراطيا يتفاعل فيه كافة أطراف المجتمع ومكوناته الأساسية لتحقيق مستوى معيشي أفضل لكافة أفراد المجتمع" (الكايد ز.، 2003، صفحة 16).

- **تعريف الرئيس الجزائري السابق "عبد العزيز بوتفليقة":**

صرح الرئيس الجزائري السابق قائلا:" لا يمكن إقامة الحكم الراشد دون دولة القانون، ودون ديمقراطية حقيقية دون تعددية حزبية، كما لا يمكن أن يقوم حكم راشد إطلاقا دون رقابة شعبية" (جلطي، 2006، صفحة 13).

- **تعريف المشرع الجزائري للحكم الراشد:**

لقد ورد مصطلح الحكم الراشد في القانون رقم 06/06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، في الفصل الأول المتعلق بالمبادئ العامة في مادته الثانية، حيث عرفه بأنه "هو الحكم الذي بموجبه تكون الإدارة مهتمة بانشغالات

المواطن وتعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية"، كذلك تحدث عنه في المادة 11 من نفس القانون، وذلك في إطار تسيير المدينة، حيث تحدث عن ترقية الحكم الراشد في مجال تسيير المدن والذي يكون عن طريق:

- تطوير أنماط التسيير العقلاني باستعمال الوسائل والأساليب الحديثة.
- توفير وتدعيم الخدمة العمومية باستعمال الوسائل و الأساليب الحديثة.
- توفير وتدعيم الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها (القانون التوجيهي، 2006).

ومما تقدم يمكن التيقن من عدم الوصول إلى تعريف شامل وموحد لمصطلح الحكم الراشد، وقد تكون هذه الخاصية "ميزة" أكثر من كونها نقطة ضعف، حيث يمكن التنبؤ بمرونة هذا المصطلح وبحبوحته في استيعاب ما يحدث من تغيرات وتطورات في العصر الحديث، وعليه فإنه من الممكن وضع تعريف عام للحكم الراشد اعتمادا على المعطيات والاجتهادات السابقة، فهو "أسلوب لممارسة السلطة، مبني على العدالة والأمانة والشفافية، يهدف إلى تسيير موارد الدولة المختلفة لتحقيق التنمية على كافة الأصعدة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والإدارية".

3. أسباب ظهور الحكم الرشيد:

ظهر مفهوم الحكم الرشيد نتيجة لتغيرات عدة حصلت في البيئة المحيطة للحكم، وكانت هذه التغيرات شاملة للمستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية أيضا، مما استدعى ضرورة التماشي مع هذه التغيرات وذلك بتعديل السياسات الإدارية للحكومة (هلال و جمعة، 2001).

– كانت العولمة والثورة المعلوماتية من أبرز هذه التغيرات، فلا يمكن الإبقاء على السياسة التقليدية للدولة في ظل هذا التطور السريع في الاتصالات والتكنولوجيا.

– لعبت المنظمات والاتفاقيات الدولية من خلال تدخلها بمفاهيم الحكم للدول دور بارز في تعديل الأنماط السياسية القائمة في تلك الدول، وأصبح من الضروري التماشي مع بنود هذه الاتفاقيات (بن عبد العزيز، مرجع سابق، 2012).

– كذلك كان هناك تأثير كبير من الشركات التجارية الضخمة على صنع القرارات، وتغيير المناهج السياسية وتوجيه مركز الثقل نحو معايير تقييم الأداء بناء على درجة التعلم والتدريب والمهارات (الحاج عابدين، 2005).

– في الحقيقة يمكن التأكيد على أن من أهم التغيرات التي استدعت ظهور الحكم الرشيد هو تحكم ما يسمى باقتصاد السوق، وتقليص دور الدولة في ظل الدور الكبير الذي تلعبه قوى السوق وبخاصة شركات القطاع

الخاص، فكان لها سلطة اقتصادية وسياسية وإدارية نتجت عن تحكمها في اقتصاديات الدولة، وانعكس ذلك على قوة الدولة في الحكم وأصبح من الضروري تعديل سياساتها وإعادة تقييم العلاقة مع هذه القوى (مطير، 2013).

4. الأسس النظرية للحكم الراشد:

إن الأسس النظرية للحكم الراشد تعبر عن مجموعة من المؤشرات، والتي إعتمدها كل من البنك الدولي و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدراسة الحكم وتحديد مواطن الضعف فيها، كما يقترح ما يجب أن يكون لترشيدها وعلى ضوء ذلك يمكن التطرق إلى أسس ترشيد الحكم من خلال دراسة المنظمات الدولية وبعض المفكرين.

أولا: الأسس النظرية للحكم الراشد حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن الأسس النظرية للحكم الراشد حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تتمحور أساسا حول التنمية البشرية والتي من بينها ما يلي:

- **المشاركة:** وتعني أن كل الرجال والنساء يجب أن يكون لهم رأي في صنع القرار سواء بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة وذلك من خلال مؤسسة الوساطة المشروعة.
- **حكم القانون:** ويقصد به أن يسود القانون وليس الأهواء والنزوات، ويجب أن تكون مؤسسة القانون منصفة وتهتم بحقوق الإنسان.
- **الشفافية:** وهي حق كل مواطن في الوصول إلى المعلومات ومعرفة آليات اتخاذ القرار وتبنى الشفافية على حرية تدفق المعلومات، والتي يشرط أن تكون كافية وسهلة الفهم لكي يتمكن طرف المعني من الوصول إليها.
- **العدالة:** تعني أن كل الرجال والنساء يتمتعون بقدر متساوي من الفرص لتحسين أوضاعهم سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.
- **المساءلة:** أي أن وضع القرار في إطار الحكومة والقطاع الخاص و المجتمع المدني، خاضعين للمساءلة من قبل الجمهور، وتختلف المساءلة باختلاف طبيعة المؤسسة وحسب ما إذا كان القرار داخليا أو خارجيا.
- **الرؤية الإستراتيجية:** ومفادها أن القادة والشعب يمتلكون أفاق واسعة وبعيدة المدى لتحقيق الحكم الراشد والتنمية البشرية، ولديهم شعور مشترك عما يرونه من تلك التنمية مع الفهم للمعتقدات التاريخية والثقافية المرتكزة عليها تلك الأفاق.

ثانيا: الأسس النظرية للحكم الراشد حسب البنك الدولي

حدد البنك الدولي عدة خصائص يمتاز بها الحكم الراشد، وذلك ضمن قيمتين عالمتين هما التضمينية والمساءلة.

1- التضمينية: وترتكز على مفهوم المساواة، والمساواة في مفهوم الحكم الراشد تعني أن كل من له مصلحة في عملية إدارة الحكم ويريد المشاركة فيه يمكنه فعل ذلك بتساوي مع الجميع، فإدارة الحكم التضمينية تضمن آلية تحدد وتحترم الحقوق الأساسية للجميع، كما أنها تؤمن وسائل مراجعة ومعالجة يضمنها القانون.

2- المساءلة: تقوم هذه القيمة على مفهوم المحاسبة، والتي تعني وجوب مساءلة كل من تم اختيارهم للحكم باسم الشعب سواء على إخفاقاتهم أو نجاحاتهم، وتشجع المساءلة على ترقية أخلاقية الخدمة العامة وتدفع بالمسؤولين إلى حرص على المصلحة العامة، وهي نوعان المساءلة الداخلية والمساءلة الخارجية.

ثالثا: الأسس النظرية للحكم الراشد حسب تقرير التنمية البشرية العربية

تضمن تقرير التنمية البشرية العربية لعام 4002 موضوع الحكم الراشد، الذي يتمثل في تضافر جهود كل من الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص إذ يقوم على: (برنامج الأمم المتحدة، 2004، الصفحات 58-59)

- يقوم على سيادة الحرية ضمانا لتوسيع خيارات الناس.
- يقوم على المشاركة الشعبية الفعالة مع تمثيل الشامل للحقوق الناس.
- يقوم على المؤسسات كنقيض لتسلط الفردي، وتعمل مؤسساته بالكفاءة والشفافية كاملة فيما بينها في ظل سلطة تمارس من قبل الناس مباشرة بإختيار دوري ونزيه.
- يقوم على سيادة القانون المنتصف والعدل والحامي لحرية لكافة الأفراد.
- يقوم على السهر على تطبيق القانون، بمعنى وجود قضاء كفء نزيه ومستقل تماما.

رابعا: الأسس النظرية للحكم الراشد حسب بعض المفكرين المختصين

أما الكتاب المختصين فقد وضعوا من جهاتهم خصائص الحكم الراشد وفي هذا الصدد:

- يؤكد "**جون ميل**" أن الحكم الراشد ليس له محتوى معياري وإنما يهدف نحو تحقيق نتائج مرغوبة من جانب، ونحو تحقيقها بطريقة صحيحة من جانب أخر، حيث أنها منسجمة بطريقة أخرى مع قيم، كالديمقراطية والعدالة الاجتماعية، فالحكم الراشد عند "**جون ميل**" هو:
- التخطيط نحو المستقبل.
- الغاية النهائية له: هي وضع الأهداف وتحديد الطريق العام لتحقيق هذه الأهداف.

– الموارد: أي تأمين المواد اللازمة لتحقيق الأهداف أو الوصول للغاية النهائية.

– التحكم والسيطرة: أي التأكيد وبشكل دوري، لأن المؤسسة يتم معرفة أدائها وتقدمها إلى الأمام ضمن الحدود القانونية نحو الغاية النهائية.

– المساءلة: أي التأكد على استخدام الموارد بكفاءة وتقديم تقرير التقدم وتحويل المشاركين في تحمل المخاطر.

- أما عند"**جيمس سبيث**" فإن ترويج الحكم الراشد لا يعني تقوية قدرات الدولة لحكم فقط، بل يعني أيضا تجديد روح المشاركة المدنية في كافة مجالات الشؤون العامة.
- يرى الباحث **Oran young** بأنه إضافة إلى الأسس المتعارف عليها لا بد من إدخال أساس آخر وهو نوعية المؤسسات، حيث يوضح أن الدور الذي تلعبه المؤسسات والتشريعات وفق الآليات المتاحة للفاعلين والأعوان للمشاركة في حل المشاكل واتخاذ القرارات دور هام ورئيسي وحسبه فإن الحكم الراشد يكون على أساس نوعية المؤسسات والديمقراطية.
- كما يرى الباحث **Douglass North** أنه لا بد من توفر شرطين أساسين هما، تحديد الأهداف وتحديد القواعد.

5. أهمية الحكم الرشيد:

يسعى الحكم الراشد من خلال تطبيق مبادئه إلى خلق دولة إدارية تكون سياساتها مبنية على الشفافية والمحاسبة والمشاركة (مطير، مرجع سابق)، فالحكم الراشد ومن خلال تحقيق الشفافية يضمن سلاسة الرقابة وترسيخ الثقة بين أفراد المؤسسة، حيث إن بيئة العمل الواضحة تستدعي الشعور بالطمأنينة والراحة. ومن خلال تطبيق مبدأ المحاسبة أو المساءلة يقوم الحكم الراشد بتقليص الأفعال الخاطئة والسياسات المنحرفة، حيث إن ما ستقوم به اليوم ستحاسب عليه غدا، وبالتالي يعمق مفهوم المسؤولية لدى الأفراد التي تعني التزامهم بإنجاز واجباتهم بكل صدق وأمانة وإخلاص (العلاق، 2008)، وبذلك تعود على الدولة أو المؤسسة بالمنفعة الإيجابية.

أما مفهوم المشاركة فيسعى إلى إشراك مختلف الأفراد في عمليات وضع الخطط واتخاذ القرارات وحل المشكلات، فينتج عن هذا الفعل التزام أكبر من قِبَل الأفراد لتنفيذ ما اتفق عليه من قرارات، حيث إنهم شاركوا في اتخاذها (ديسلير، 2003)، إضافة إلى تحقيق الرضا الوظيفي وتقليص مستويات الغياب وترك العمل، (Pendleton, 2001). كما أن إشراك العاملين سيوفر مجموعة أكبر من الخيارات المتاحة الناتجة عن تعدد وجهات النظر وبالتالي يؤمن شموليّة البحث وبناء خطط بديلة.

أما مبدأ العدالة والمساواة فهو مرتبط كل الارتباط بتحقيق الصلاح في المجتمعات حيث إنه يضمن شعور الأفراد جميعهم بالعدل وأنهم جزء لا يتجزأ من باقي الأفراد، وأن لهم كل الحق بالحصول على الفرص الكاملة كما

الآخرين (السكارنة، 2009). كما أن تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع الواحد يضمن سيادة القانون حيث إن المرجعية دائما للقانون ولا مكان للقوانين الفردية، ولهذا الأمر أثر كبير في تقليص مستويات العنف وضمان التوافق والتواؤم بين الأفراد جميعا (مصلح، 2013). وعند فرض نظام قانوني يتميّز بالنزاهة والعدالة والحيادية يمكن تنظيم العلاقة بين الجهات المختلفة والمشتركة في عملية الإدارة (Nikolic, 2008) وتحقيق الاستقرار السياسي، وبالتالي الالتفات لتنمية وتطوير اقتصاد الدولة أو المؤسسة.

وفي تحقيق مبدأ الكفاءة والفعالية تتحصل المنفعة من خلال تحقيق الأهداف المرسومة أو المخرجات المرجوة للمؤسسة باستخدام أقل الموارد أو التكاليف وبالتالي يمكن ضمان ترشيد الاستهلاك وتقليل الهدر (الداوي، 2010، صفحة 217) والتوظيف الأمثل للموارد.

أما الرؤية الإستراتيجية في الحكم الرشيد فتكمن أهميتها في كونها أداة لتنظيم الوقت وترتيب الخطط الحالية في ظل التوقعات المستقبلية. كما أنها تقوم بتوحيد جهود القادة نحو هدف محدد وتمنحهم خطة طريق ثابتة للمسير. ومن خلال وضع الخطط الإستراتيجية يمكن للمؤسسة التفكير وبشكل أوضح في المستقبل ويمكنها من اكتشاف واختيار الأفضل، وأخيرا ترقية الأفكار إلى درجة الأفعال والخطط التنفيذية.

إن للحكم الراشد ارتباطا خاصا بالعملية التنموية وقد ارتبط مفهوم الحكم الراشد بمصطلح التنمية المستدامة لأهمية الدور الذي يلعبه في تحقيقها. والمتفق عليه حتى الآن أن تطبيق الرشادة في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كان له الأثر الأعظم في تحويل الأنظار والانتقال إلى مرحلة التنمية المستدامة (مُحَمَّد، 2011، صفحة 366). ومع أن الالتزام بتطبيق معايير الحكم الراشد لن يضمن تحقيق التنمية بشكل مطلق إلا أن عدم تطبيق هذه المبادئ سيعيق عملية التنمية بلا شك، فالتنمية المستدامة بحاجة إلى مؤسسات تعتمد سيادة القانون والاستخدام الأمثل للموارد البشرية والاقتصادية والبيئية والاستثمار في رأس المال البشري لتتحقق، وقد أكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره السنوي لعام 1997، أن هناك خمسة عوامل مهمة يمكن الاستدلال بها على تحقيق استدامة التنمية البشرية في الدولة وهي (الإنمائي برنامج الأمم المتحدة، 1997):

1- **التعاون "Cooperation"**: ويقوم على تفاعل مختلف أفراد المجتمع في صنع القرار وإيجاد الحلول لمختلف التحديات، وفيه تركيز على مبدأ الانتماء والاستفادة من تنوع الآراء لتحصيل الأفضل؛

2- **العدالة في التوزيع"Equity"**: ويقصد بها إعطاء جميع الأفراد فرصة متساوية للتأثير والتغيير والتطوير على المستوى الشخصي والمجتمعي على حد سواء.

3- **الأمان الشخصي"Security"**: وفيه تضمين لحق الأفراد بالعيش بسلام بعيدا عن أي تهديدات أو ترهيب، فأساس حصول التنمية هو الاستقرار.

4- **التمكين"Empowerment"**: ويعني إعطاء مساحة جيدة للأفراد لأخذ القرارات بصورة فردية وبمطلق الحرية.

5- **الاستدامة "Sustainability"**: أي الاستخدام الأمثل للموارد مع إبقاء حق الأجيال القادمة في هذه الموارد.

أما الحكم الراشد فيمكن اعتباره وسيلة استثمار جيدة لتحقيق هدفين رئيسيين: تقليص مستويات الفساد، ثم تحقيق التنمية المستدامة (Koohshahi, 2013, p. 9).

الخاتمة:

تميزت الأدبيات المعاصرة بجملة من المفاهيم الحديثة التي عكست في مجملها ما يشهده العالم من تغيرات بنيوية عميقة واسعة النطاق، تنوعت ملامحها وتبلورت آلياتها عبر العديد من التطورات، والتي شملت العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى العلمية. ومن بين هذه المفاهيم القديمة المستحدثة "الحكم الراشد". اتخذ موضوع الحكم الراشد منذ ذلك الحين أهمية بالغة، حيث أصبح من أولويات صانعي القرار والمهتمين بهذا الشأن في كافة أنحاء العالم، وشكل شرطا أساسيا لتهيئة بيئة تعزز النمو الاقتصادي وتحد من الفقر وترفع من مستوى معيشة الأفراد.

وعموما يمكن حصر النتائج التي توصلت إليها هذا الورقة المتواضعة في النقاط التالية:

- تعتبر مناقشة المفاهيم وضبطها من القضايا المهمة والضرورية ولا سيما أن مفهوم الحكم الراشد ما يزال يثير الكثير من الجدل بين الباحثين والمفكرين في مجال الإدارة العامة والعلوم السياسية والاقتصادية؛
- محاولة توضيح المفاهيم وضبطها تعد المرحلة الأولى والمفتاحية التي من خلالها تتضح الرؤيا البحثية؛
- استبدال الحكم الصالح بالحكم الفاسد القائم، يستوجب التخطيط والتنظيم الدقيقين لهذه العملية؛
- تقوم فكرة الحكم الراشد على نشر مبادئ الديمقراطية من خلال المشاركة والشفافية والمسائلة وسمو القانون و الاستجابة والعدالة والمساواة الفعالية؛
- أضحى الحكم الراشد أو ما يعرف بالحوكمة شرطا ضروريا وجوهريا للنهوض بالتنمية وبذلك يقوم على تشجيع وتطوير كفاءات ومهارات المواطنين في جميع ميادين الحياة، من أجل بناء الوطن وتعزيز سيادته وأمنه واستقراره.

وبناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية، فإنها توصي بالآتي:

- ينبغي على الدول أن يتخذوا موقفا و يتجهوا نحو المناهج الصحيحة و السبل الرشيدة التي تساعدهم على الخروج من قوقعة التخلف والتشرذم التي يعيشون فيها؛
- يتطلب نجاح الحكم الراشد مسؤولية كل الأفراد الذين لديهم الرغبة في تحقيقه ومسؤولية الدولة والمنظمات والجمعيات ومسؤولية الشعب بل هي مسؤولية لا تقتصر على جيل بذاته بل هي مسؤولية ممتدة عبر الأجيال؛
- ضرورة تعزيز الإنصاف والمشاركة والتعددية والشفافية والمساءلة وسيادة القانون على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية والثبات وفي تحويل هذه المبادئ إلى ممارسات، وتأتي أكبر الأخطار التي تهدد الحكم الراشد من الفساد؛
- يتطلب الحكم الراشد العمل جماعي مشترك بين أطرافه وجهود أي طرف يتكامل مع جهود الآخر ومن يقوم بواجبه منهم يسهم في إنجاح جهود الآخر.

المراجع والمصادر:

– الكايد، زهير عبد الكريم. (2003). الحكمانية Governance: قضايا وتطبيقات، عمان: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

– ديسلير، جاري . (2003). إدارة الموارد البشرية. (مُحَمَّد سيد أحمد عبد المتعال، المترجمون)، دار المريخ للنشر.

– العلاق، بشير. (2008). أسس الإدارة الحديثة نظريات ومفاهيم. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

– السكارنة، بلال. (2009). أخلاقيات العمل وأثرها في إدارة الصورة الذهنية في منظمات الأعمال، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

– كالام، بيار. (2004). تفتت الديمقراطية: من أجل ثورة في الحوكمة، بيروت: دار الفارابي.

– الداوي ، الشيخ. (2010). تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء. مجلة الباحث، العدد 7.

– الأخضر عزي، غانم جلطي. (2006). قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد، مجلة الدراسات الإستراتجية، العدد 12، مركز البصيرة الجزائر.

– القانون رقم 06/06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة. (2006). الجريدة الرسمية العدد 15، المطبعة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجزائر.

– شارل، عدوان. (2007). إدارة الحكم: أخبار وأفكار، مكتب نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق وشمال إفريقيا، المجلد1، العدد1.

– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . (1997). وثيقة السياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

– حسن ، كريم. (2013). مفهوم الحكم الصالح، بيروت: أوراق عربية.

– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2004). نحو الحرية في الوطن العربي، تقرير التنمية العربية، المطبعة الوطنية، عمان.

– البابلي، نبيل. (2018). الحكم الرشيد الأبعاد والمعايير والمتطلبات، اسطنبول، المعهد المصري للدراسات.

– عابدين، يس الحاج. (2005). قراءه في مفهوم الحكم الجيد، صحيفة الرأي العام، السودان.

– بن عبد العزيز، خيرة. (2012). دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري، باتنة: جامعة الحاج الخضر، الجزائر.

– مطير، سمير عبد الرازق. (2013). واقع تطبيق معايير الحكم الرشيد وعالقتها بالأداء الإداري في الوزارات الفلسطينية، غزة: جامعة الأقصى.

– سلوى شعراوي، جمعة، علي الدين، هلال. (2001). إدارة شئون الدولة والمجتمع، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة.

– مصلح، عبير. (2013). النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، رام الله: مؤسسة أمان.

– مُحَمَّد، غربي. (2011). الديموقراطية والحكم الراشد: رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية، دفاتر السياسة والقانون.

– رمضان، فادي أحمد . (2015). البعد السياسي للحكم الرشيد في ماليزيا مكانية االستفادة الفلسطينية، غزة، برنامج الدراسات العليا المشترك بين أكاديمية إلدارة والسياسة للدراسات العليا ، وجامعة الأقصى بغزة .

– حجاج، قاسم. (2002). العالمية والعولمة: نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية، دراسة تحليلية مقارنة للمفهومين، الجزائر، دار التراث للنشر والتوزيع.

المراجع باللغات الأجنبية:

- Tahmineh Rahmani & Nader Koohshahi. (2013) .Relationship between the Rule of Law, Good Governance, and Sustainable Development. International Journal of Political Science, 3(1).
- International monetary fund. (2000) . "good governance: the IMF'S role", voir: www.imf.org/external/pubs. 21/01/2023.
- Daniel Kaufmann, aart kraay and Pablo zoido lobaton. (1999) . governance matters" world bank policy research working paper No 4370 washington,D.C.
- Charles-Philippe DAVID. (2013) . la guerre et la paix, approche et enjeux de la sécurité et de la stratégie, (Paris : Presse de sciences politiques.
- Andrew Pendleton .(2001) .Employee Ownership, Participation and Governance, first edition .London, UK: Routledge.
- Ivan Nikolic .(2008) .Participants manual on good governance .
- Agence canadienne de développement international. (1997) . "Droits de la personne démocratisations et la bonne gouvernance.